العنوان:	التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الافريقي : قراءة مقارنة بين التصورين الامريكي والفرنسي
المصدر:	قراءات إفريقية - السعودية
المؤلف الرئيسي:	قلاع الضروس، سمير
المجلد/العدد:	ع24
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يونيو
الصفحات:	36 - 45
رقم MD:	633135
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلاقات الامريكية الافريقية، العلاقات الفرنسية الافريقية، منطقة الساحل الافريقي، الامن الدولي، التحليل السياسي، السياسة الامريكية، السياسة الفرنسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/633135



التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي:

قراءة مقارنة بين التصوّرَيْن الأمريكيّ والفرنسيّ

سمير قلاع الضروس

باحث في الشؤون الإفريقية - الجزائر

بالرغم من الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي على أراضٍ قاحلة، ودول فقيرة، ومجتمعاتٍ متخلّفة ومتصارعة عرقيّاً وإثنيّاً، فإنّ المنطقة شكّلت مركز رهاناتٍ استراتيجيةٍ وحيوية، لكونها غنيةً بالثروات الطبيعية، والمصادر الحيوية، والطاقوية خاصّة.

وبالقراءة الجيواستراتيجية تُعتبر هذه المنطقة نقطة امتدادٍ جغرافيةٍ وحضارية، وعلى قدرٍ كبيرٍ من الأهمية الاستراتيجية، نظراً لتواصلها مع شمال إفريقيا، إفريقيا ما وراء الصحراء، ما أنتج اهتماماً متزايداً وكبيراً بها لدى القوى الكبرى، وبخاصة فرنسا: بالاعتماد على المحدّد التاريخي، والولايات المتحدة الأمريكية: بناءً على المعيار الواقعي، إضافة إلى الصين: بناءً على معطيات اقتصادية وسياسية، ودول أخرى صاعدة: تسعى لتحقيق النفوذ في عمق القارة الإفريقية.

في هذه الدراسة سنحاول إبراز أهمّ التصورات الأجنبية تجاه الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، ورصد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ومكانتها في أجندة القوى الكبرى، سياسيّاً وأمنيّاً واقتصاديّاً، ومعرفة أهمّ الاستراتيجيات من خلال المحاور الآتية.

المحور الأول: التصوّر الأمريكي للأمن في الساحل الإفريقي:

لم تعد دراسة السياسة الخارجية الأمريكية وفهمها مجرّد معرفة ودراسة، إنما باتت ضرورة، تفرضها آثار هيمنتها على العالم، وثقل تأثيرها في المجريات والأحداث، وتركيزها في المسائل المتعلقة بقضايا الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي، وتشجيع نماذج الحكم الديمقراطي، وإظهار احترام المنظومة الدولية لحقوق الإنسان في العالم.

كما تميّزت السياسة الخارجية الأمريكية بتبنّيها قضايا الأمن في العالم، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر، من خلال دعم الجهود الإقليمية والدولية؛ حينما يكون ذلك ملائماً، وتستند هاته الاستراتيجية على الاعتقاد بأنّ الوجود العسكري الأمريكي المتقدّم ما زال هو الحاجز المعتمَد عليه أمام المنافسين الجدد من القوى الكبرى[١].

أولاً: إفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية:

تكتسب القارة الإفريقية أهمية خاصّة لدى الدول الكبرى بصفة عامّة؛ نظراً لموقعها الجيواستراتيجي، حيث يتميز موقعها بأهمية حيوية من الناحية الجغرافية كونها تتوسط القارات، وفي خريطة البترول والنفط؛ بكونها تتوسط طريق التجارة النفطية القادمة من دول الخليج متوجهة إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، ولا تقتصر أهمية القارة على اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعداها للموارد الحيوية والطبيعية.

ولا يمكن فصل هذه القارة عن مجمل المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في كلّ المجالات، حيث سعت الإدارة الأمريكية إلى تأسيس شراكة (أمريكية - إفريقية) جديدة خاصّة، من خلال التكوين والتدريب العسكري.

كما قامت الإدارة الأمريكية بمجموعة من الأفعال والسياسات؛ أهمّها[٣]:

١ - إصدار قانون التنمية الاقتصادية والفرص التجارية في إفريقيا، ومن أهم مرتكزاته: إعطاء مزيدٍ من الاهتمام السياسي، وتعزيز التعاون الاقتصادي.

٢ - طرح الإدارة الأمريكية - في إطار سياستها تجاه إفريقيا - مبادرات جديدة لمواجهة الأزمات السياسية والأمنية، تمثلت في مشاريع تهدف إلى تكوين وحدات عسكرية وطنية؛ لحفظ السلام في المناطق المتأزّمة والمتوترة جرّاء النزاعات والحروب.

التصوّر الأمريكي تجاه إفريقيا - بعد أحداث ١١ سبتمبر - ركّز في استراتيجية استباقية نابعة من مصالحها القومية، وليس من متطلبات المجتمع الدولي ومصالحه[٤]، وكانت - ولا تزال - القارة الإفريقية تمثّل محوراً مهمّاً في أجندة السياسات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهمّ هذه السياسات:

- بناء قواعد عسكرية في بعض الدول الإفريقية.
- طرح مشاريع استثمارية واقتصادية في إفريقيا.
- طرح خطة سياسية لنشر الديمقراطية الأمريكية وفق المقاربة الليبرالية، مع أن الواقع يناقض ذلك.
- إعادة رسم الخرائط السياسية في إفريقيا.
- الوصول إلى مناطق الأزمات وتحديد مصائرها برؤية تتسق مع المصالح الأمريكية.

بعد أحداث ١١ سبتمبر واجه البيت الأبيض تحدّياً كبيراً في إعادة مراجعة عقيدته الأمنية، وهو ما أثّر بشكل كبير في الخطاب الأمني تجاه المنظومة الدولية بناءً على وثيقة الأمن القومي ٢٠٠٢م، وفي السياسة الأمريكية تجاه الدول والمنظمات، وخصوصاً في المجال الطاقوي[٥]، حيث أصبح هذا الأخير فاعلاً يتحكّم في العلاقات الدولية.

وبدأت الإدارة الأمريكية في فحص الدول الإفريقية من حيث (الإرهاب)، وطلبت العديد من المطالب؛ أهمّها[٦]:

- المشاركة الإفريقية في (التحالف ضدّ ما يسمى الإرهاب)،

---

(١) قاسم عبد الستار: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على الحرب، مجلة البيان، العدد ٢، ٢٠٠٤م، ص ٣٢٠.

(٢) حمدي حسن عبد الرحمن: عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان، القاهرة: قضايا سياسية، ٢٠٠٤م، ص ٢٣٦.

(٣) Carter Ham, United States Africa Command before the Senate armed Services committe, 7 march 2013, p 3.

(٤) Alex Calinicoss, "Great Strategie for American Impire", International Social, N 97, 2002, p 3.

(٥) زينب عبد العظيم: الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٤م، ص ٢١٨.

(٦) كمال مصطفى: أمريكا والإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، شتاء ٢٠٠٢م، ص ٥٩.

إضافةً للتعاون مع الاستخبارات الأمريكية، وتشديد أمن الحدود الإفريقية.

- التعاون والتنسيق الأمني مع الدول والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الإفريقية، في مكافحة (المسلحين)، وتسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

بالرغم مما تتسم به الاستراتيجية الأمريكية، من كونها استراتيجية كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تشمل العالم قاطبة، فقد تغيّرت ملامح السياسة الأمريكية[(١)]، وأصبحت أكثر براغماتية، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر، ومن هذا المنطلق ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في أبرز المناطق في القارة الإفريقية، بوصفها المناطق ذات الاهتمام المتزايد، وتشكّل مجالاً حيويّاً ومركزاً استراتيجيّاً.

وكما لمنطقة (القرن الإفريقي) أهمية استراتيجية؛ ففي الجهة المقابلة لها توجد منطقة (غرب إفريقيا) التي أصبحت محلّ تنافس دوليٍّ، ومركز اهتمام لدى القوى العظمى، ونجد الولايات المتّحدة الأمريكية في صدارة هذه الدول.

تحتل هذه المنطقة (غرب إفريقيا) مكانة مهمّة في بُعدها الجغرافي، إذ يمتد هذا الإقليم من موريتانيا غرباً حتى النيجر شرقاً، ومن موريتانيا شمالاً إلى ليبيريا جنوباً، ومن ليبيريا غرباً إلى نيجيريا.

ومن ثمّ فدول غرب إفريقيا هي: (مالي، غانا، نيجيريا، النيجر، بوركينافاسو، ساحل العاج، موريتانيا، غينيا، غامبيا، بنين، توغو، ليبيريا، سيراليون، والسنغال)[(٢)].

والقارئ المتمعّن في: (وثيقة الأمن القومي الأمريكي)، سواء التي صدرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢م، أو تلك التي صدرت في ١٦ مارس ٢٠٠٦م، يرى أنّ هذه المنطقة أصبحت ضمن أعلى اهتمامات الإدارة الأمريكية، وأنها تحتل مكانة مهمّة في الأجندة الاستراتيجية لواشنطن؛ نظراً لموقعها باعتبارها بوابة الدخول

(١) زينب عبد العظيم، مرجع سابق الذكر، ص ٢١٩.

(٢) سعيد اللاوندي: ملامح سياسة أمريكية جديدة: بين الديماغوجيا والغطرسة، أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أهم وأخطر حدث في القرن ٢١، ونقطة تحوّل عظمى في سياسة الولايات المتحدة الامريكية، القسم الرابع من الدراسة، مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مارس ٢٠٠٥م، ص ٢١.



الولايات المتحدة مصرّة على تواجدها في منطقة الساحل الإفريقي بأيّ ثمنٍ، وذلك بسبب اطلاعها على معطياتٍ جيولوجية دقيقةٍ جدّاً بالأقمار الصناعية

للقارة الإفريقية، وقد نصّت الوثيقة الأخيرة على أنّ إفريقيا تكتسب أهمية جغرافية متزايدة، وتشكّل أولوية في جدول الأعمال، والفكرة المحورية في الاهتمام الاستراتيجي بمنطقة غرب إفريقيا، ولاسيما: (تشاد، النيجر، الكاميرون، نيجيريا)، تتركز في المصلحة الاقتصادية العليا الأمريكية.

وتتعدد دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي، ومن أهمّها:

١ - وضع اليد الأمريكية على مخزونات غرب إفريقيا النفطية، وزيادة الكميات المكتشفة في المنطقة: ذلك أنّ ٧ مليارات من أصل ٨ مليارات برميل نفط تمّ استخراجها عام ٢٠١٠م، الأمر الذي دفع شركات النفط الأمريكية، وبخاصة إكسون موبيل و شيفرون، لإقامة فروع ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا الاستراتيجي[(٣)].

٢ - الحصول على النفط بأسعار منخفضة: وذلك لأنّ النفط الإفريقي يتمتع بمميزات متعددة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ منها:

أ - قرب المسافة بين مناطق النفط في خليج غينيا الاستوائية ومصافي البترول على الساحل الشرقي لأمريكا؛ مما يوفّر نفقات الشحن.

ب – يستغرق نقله مدة زمنية أقلّ مقارنةً بجلبه من مناطق أخرى.

ج - كما أنّ النقل البترولي من غرب إفريقيا إلى مصافي البترول وقواعده في الولايات المتحدة يجنبها مخاطر النقل عبر

(٣) حمدي حسن عبد الرحمن: السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، ٢٠٠١م، ص ١٩٢.

قناة السويس والشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وهي ممرات مائية تقع في بؤرة الصراعات الدولية.

٣ – محاصرة النفوذ الأوروبي، وبخاصة الفرنسي، وتحجيم وتقليص الدور الصيني في غرب القارة؛ من خلال زيادة الاستثمارات والصادرات في هاته المنطقة.

ثالثاً: المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، ولتجسيد اهتمامها بالمنطقة، وتحويل خطابها الأمنيّ والسياسيّ – خصوصاً فيما يتعلق بـ (مكافحة الإرهاب) – إلى أفعال، اعتمدت مجموعة من المبادرات، اتخذت بُعداً أمنيّاً وعسكريّاً، نظراً لتوسّع الظواهر الإجرامية عبر كامل المنطقة، وهو ما تعدّه الإدارة الأمريكية أكبر تهديد لها، حيث اعتمدت هذه الأخيرة في تجسيدها للأمن على مبادرات تحمل الصفة الأمنية بامتياز؛ منها ما هي خاصّة بالساحل الإفريقي كمبادرة (بان ساحل Pan Sahel)، ومبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI)، ومنها مبادرة تشمل القارة الإفريقية كلها، في إطار البُعد العسكريّ أيضاً، تسمّى: (القيادة الأمريكية العسكرية الخاصة بإفريقيا: أفريكوم).

١ – مبادرة بان ساحل: مبادرة مكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي ٢٠٠٢م:

انطلقت واشنطن في تلك المبادرة من فرضية أساسية، وهي أنّ أمنها في القارة الإفريقية مرتبط بضرورة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ولهذا خصّص البيت الأبيض مبلغاً ماليّاً يفوق ٨ مليارات دولار لإعداد الجيوش وتكوينها، وهذا ما سمّي: مبادرة (بان ساحل)، وذلك في كل من: (تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا).

ويرى العقيد في الجيش الأمريكي فيكتور نيلسون Victor Nelson ، المسؤول عن برنامج (بان ساحل) في وزارة الدفاع الأمريكية، المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القوميّ، أنّ هذه المبادرة هي أداة مهمّة في: (الحرب ضد الإرهاب)، من خلال تكوين الجيوش، والدعم اللوجيستي في الساحل الإفريقي، إضافة إلى الاعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل (مكافحة الإرهاب)[1].

ويأتي ذلك باعتبار أنّ منطقة الساحل الإفريقي أصبحت بالنسبة للإدارة الأمريكية بؤرة توتّر جديدة، ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم، فهناك تقديرات خاصّة بالتنمية البشرية تشير وتؤكّد أنّ مستوى المعيشة منخفض بالمنطقة، حيث يعيش أفرادها تحت عتبة ١ دولار في اليوم، والمصنف في أعلى هرم الفشل الخاصّ بالدول، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تسارع في تكثيف نشاطها في المنطقة باسم هذه المبادرة التنموية العسكرية[2].

٢ – مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI :

جاءت هذه المبادرة بعد ٣ سنوات من مبادرة (بان ساحل)، وهي امتداد لهذه الأخيرة، وتهدف إلى توسيع نطاق المشاركة، لتشمل – بالإضافة للدول الأربع – كلاً من: (الجزائر، والسنغال)، واعتماد كلٍّ من: (المغرب، وتونس، ونيجيريا) مراقبين.

ويمكن تعريف هذه المبادرة، كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول (مكافحة الإرهاب) لوزارة الخارجية الأمريكية سنة ٢٠٠٦م، بأنها: (تهدف إلى هزيمة الإرهاب، وتدعيم القدرات العسكرية لجيوش دول المنطقة)، والشيء المختلف عن مبادرة (بان ساحل) هو: (تدعيم الجهود والدور التنسيقي لأمن دول الساحل والصحراء الكبرى، وتعزيز العلاقات العسكرية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية).

كما رغبت الإدارة الأمريكية أن يكون مقرّها في إحدى دول الساحل أو المتاخمة لهذه المنطقة (منطقة التماس المباشر بالساحل الإفريقي، كمنطقة غرب إفريقيا أو شمال إفريقيا)، إضافة إلى إلحاح الولايات المتحدة بأن يكون مقرّ القيادة في الجزائر إلا أن الجزائر رفضت ذلك، وتُعرف هذه القيادة باسم (قيادة أفريكوم)[3].

---

(١) Tanguay Struye, Pan Sahel initiative, cpyright, janvier 2005, deplomate magagine; Obtenu dans ladresse electronique, 25 mars 2013. http://www.diploweb.com/forum/usafrica.html .

(٢) Lake Anthony and wihtman christine, More than humanitarian strategique Usapproches. toward africa.2012 and US, Departement of state country reports on terrorisme, Chapiter five_country report, africa review, 28 April 2006, Obtenu en site electronique suivant:

(٣) http://www .state.gov/s/ct/rls/2005/64335.html.



٣ - مشروع أفريكوم AFRICOM:

تعدّ عقيدة (الحرب على الإرهاب) السبب الرئيس وراء إنشاء (قيادة أفريكوم)، ويأتي ذلك جليّاً وراء الحجّة القائلة: إنّ الدول الضعيفة تشكّل القدر نفسه من الخطورة الذي تشكّله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية؛ لوجود ارتباط بين انعدام التنمية وانتشار الإرهاب.

وقد أشار العديد من المحللين السياسيين لهذه العملية بوصفها خطاباً (تنمويّاً - أمنيّاً)، وبسبب انتشار هذه الفكرة لم تعد البيانات التي تُصدرها أفريكوم تُخفي دافع (مكافحة الإرهاب)[١] وراء المبادرة، وقد ابتلعت معظم البلدان الإفريقية هذه الحجّة.

جديرٌ بالذكر أنّ إنشاء (أفريكوم) لم يكن أول مبادرة تستخدمها الولايات المتحدة لاختراق الدول الإفريقية تحت غطاء: (مكافحة الإرهاب)، حيث فتحت الولايات المتحدة الأمريكية غطاء مبادرات إقليمية مثل: (تجمّع دول الساحل والصحراء) مثلاً.

واصلت واشنطن أجندتها المسمّاة: (الحرب على الإرهاب) التي تركّزت - بعد أحداث ١١ سبتمبر - في تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع الدول الإفريقية، مثل: (مالي، موريتانيا، الجزائر، والنيجر)[٢].

حيث تقول في هذا الصدد الباحثة كلوديا أنياسو Claudia Aniaso أنه بعد خمسين سنة بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الاستراتيجية؛ من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرّسة خصيصاً لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع القيادات الثلاث السابقة: "EUCOM" و"CENTCOM" (هذه ليست في إفريقيا) و"PACOM"[٣].

و (أفريكوم): هي القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قراراً بإنشائها في ٦ فيفري (فبراير) ٢٠٠٧م، كي تكون مركزاً مستقلاً للقيادة العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية، يتولّى مهمّة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار.

ويعود تأسيس أفريكوم إلى أمرين مهمّين:

١ - إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في إفريقيا، خصوصاً مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية، في مقدمتها: النفط واليورانيوم.

٢ - تزايد الأخطار التي بدأت تهدّد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي و دار السلام عام ١٩٩٨م، ثم تفجير السفينة الأمريكية (كول) في خليج عدن بالبحر الأحمر سنة ٢٠٠٠م، وتزايد النشاط الإرهابي في القرن الإفريقي[٤].

وفي تقرير خاصّ بلجنة الأزمات الدولية، صادر في ٢٠٠٥م، تحت عنوان: (الإرهاب الإسلامي في الساحل.. حقيقة أم وهم؟)، ينصّ التقرير على تعاظم النشاط الإرهابي في المنطقة، مستدلين بالتنظيمات والتشكيلات الإرهابية الموجودة، كتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المنتشرة في عمق القارة، وبالرغم من كلّ المحاولات التي قامت بها الإدارة الأمريكية، وغيرها من الدول التي اندمجت في إطار (مكافحة الإرهاب)، فإنّ هذا التنظيم اليوم

(١) أحمد إبراهيم محمود: أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٧، ٢٠٠٨م، ص ٨.

(٢) محمود خلف: الاستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، أفريل (أبريل) ٢٠٠٧م، ص ١٩٠.

(٣) قاسم نصر الدين: أفريكوم وحدود أمريكا الجديدة، جريدة القبس، العدد ١٢٤٥٤، السنة ٣٦، فيفري (فبراير) ٢٠٠٨م، ص ٣.

(٤) خيري عبد الرزاق جاسم: قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٩م)، ص ٩٩.



لفرنسا وجود عسكري في 5 دول إفريقية، وهي أيضاً مرتبطة بالعديد من الدول الإفريقية باتفاقيات للتعاون العسكري

أصبح أكثر خطورة وتخصّصاً في مناطق معينة، كفرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI، الذي يتمركز في منطقة الصحراء الكبرى، كما لا يزال يضرب المصالح الأمريكية إلى يومنا[1].

وختاماً لهذا المحور:

نرى أنّ الاستراتيجية الأمريكية في شريط (الساحل الإفريقي)، إضافة إلى منطقة (الصحراء الكبرى)، ما هي إلا امتداد أو جزء من سياق شامل واستراتيجية متعددة الأبعاد، تعمل إدارة واشنطن على تحقيقها في عدة أقاليم من العالم، لذا تنظر الولايات المتحدة للعالم بمنطق المصلحة، وهذا المنطق ليس حديث العهد في العقيدة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية؛ باعتبارها المستوى الأول في مقاربتها من خلال مستوى الاستراتيجية الكونية.

المحور الثاني: التصورات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

يعود الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية إلى العهد الاستعماري، حيث كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة، وبعد استقلال دول هذه المناطق بقيت مرتبطة ارتباطاً سياسيّاً وأيديولوجيّاً وثقافيّاً بالكيان الفرنسي، وهذا من خلال الاتفاقيات السياسيّة والأمنية والتاريخية، مما سمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية إلى حدٍّ يصل إلى رسم القرار وصنعه بما يتوافق وتوجّه الدولة الفرنسية وسياستها، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تنفذ بها سياستها الأمنية في القارة، والتي عرفت تطوّراً كبيراً بعد الحرب الباردة.

ومن هنا تثور إشكالية رئيسة في هذا المبحث:

هل السياسات الأمنية الفرنسية في القارة، أو في منطقة الساحل الإفريقي، امتداد للاستعمار الفرنسي للقارة؟ أو أنها استراتيجية فرنسا للعودة للمنطقة والقارة بناءً على المعطيات التاريخية؟

أولاً: الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا:

لقد خضعت دول الساحل للاستعمار الفرنسي نفسه، واستقلت: (النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا) في عام ١٩٦٠م.

تقوم التركيبة الاجتماعية في هذه الدول الإفريقية على النظام القبليّ والإثنيّ، وتوجد فيها المئات من العرقيات والإثنيات المتصارعة، حيث عملت فرنسا على تطبيق سياسة (فرّق تسد)، ولا تزال هذه الصراعات قائمة إلى يومنا هذا، واعتمدت فرنسا، لضمان بقائها وبقاء التبعية التاريخية والسياسية لها في هذه البلدان، على غرس الروح الفرنكفونية، حتى أصبح بعضٌ من دوائر

---

(١) Jean Pierre Filiu, "Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel", Carnegie Papers, Carnegie Endowment for international peace, N 112, june 2010, p 3.

القرار الفرنسي يسمّيها: (الساحل الفرنكفوني)، فكوّنت نُخباً سياسية تدين بالولاء لفرنسا؛ باعتبار أنّ هذه الأخيرة يطغى عليها مبدأ المصالح تجاه هذه البلدان، ومجمل هذه المصالح هي:

- المصالح الاقتصادية: القائمة على الموارد المعدنية والحيوية والبترولية.
- المصالح الثقافية: من خلال غرس القيم الفرنسية.
- المصالح السياسية: بناءً على مبدأ كسب الأصوات لصالح فرنسا في المنظمات الدولية(١).

أما أهمّ رهان لباريس فهو: حماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية، والتموقع في المنطقة أكثر، حيث ترى فرنسا أنّ أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان، فصانع القرار في الإدارة الفرنسية يرى أنه لا توجد قطيعة بين الأمن الداخلي والخارجي في تعزيز النفوذ الفرنسي في الساحل(٢).

ومن الملاحظ أنّ فرنسا ليس لها أبواب مفتوحة للعودة إلا من باب الأزمات المشتعلة، وأغلب التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية كانت فرنسية، مثل تدخلها في تشاد في جانفي (يناير) ٢٠٠٩م لإنقاذ حكم الرئيس إدريس ديبي Idris deby الذي كان على وشك السقوط بعد الأزمة السياسية التي عصفت بتشاد، والتدخل في ٢٠١١م لإسقاط حكومة لوران غباغبو ضدّ الرئيس الحالي الحسن واتارا في كوت ديفوار الذي يقود حاليّاً (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)؛ مما ساهم بشكل كبير في عملية التدخّل الفرنسي بسرعة في مالي، بالتنسيق مع (الإيكواس)، بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي الأسبق أمادو توماني توري، كما لفرنسا وجود عسكري في ٥ دول إفريقية من خلال عدة اتفاقيات، وهي أيضاً مرتبطة بالعديد من الدول الإفريقية باتفاقيات للتعاون العسكري(٣).



فرنسا ليس لها أبواب مفتوحة للعودة إلا من باب الأزمات المشتعلة، وأغلب التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية كانت فرنسية

ثانياً: المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي حراكاً دراماتيكيّاً متسارعاً، أدى لتعقّد الأوضاع الأمنية، خصوصاً بعد الانقلاب العسكري على سلطة توماني توري في مالي، وتنامٍ كبير للتهديدات الأمنية، إضافة للأزمة الأمنية الليبية، خصوصاً بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث أصبحت الحركات المسلحة أقوى من أي وقت سبق، من حيث التنظيم والتعداد ونوعية السلاح الممتلك، كما وجدت تلك الحركات ملجأً آمناً لها في شمال مالي، فقد ظهرت حركتان مستقلتان عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهما: (أنصار الدين) و (التوحيد والجهاد)، إضافة لمجموعة من الكتائب، وظهور حركة انفصالية تدعو لتكوين كيان دولة على أساس عرقيّ، وهي: (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA)، المنتشرةً في أقاليم: (كيدال، غاو، تمبوكتو)، من ثم تمخّض فراغ في السلطة المالية نتيجة التمرد على مستوى شمال مالي، والتمرد على مستوى السلطة، وأصبح تقسيم مالي أمراً وارداً، خصوصاً بعد تقسيم المهام بين هذه الحركات على مناطق الشمال، وفي ظلّ الأزمة المتفاقمة طلبت الحكومة المالية في سبتمبر ٢٠١٢م مساعدة تقنية وعسكرية من (المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)(٤).

---

(١) إجلال رأفت: السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، جويلية (يوليه) ٢٠٠١م، ص ٢٣.

(٢) حفيظ صواليلي: الساحل الإفريقي يستقطب الأطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٣م، من خلال الرابط الآتي: http://www.elkhabar.com/dosseirsp/ ida&=1pagereduction/mars/2010.

(٣) محند برقوق: التدخل الفرنسي سيحوّل المنطقة إلى مستنقع وسيخلق أزمة سياسية غير مسبوقة، حوار أجري بجريدة الحوار الجزائرية، العدد، ص ٥، في يوم ١٣ جانفي (يناير) ٢٠١٣م.

(٤) فرديناند دوريتارس: مقاربة أوروبية حول التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل، متحصل عليه من موقع أنباء الموريتانية، بتاريخ ٧/١٠/٢٠١٢م، من خلال الرابط الآتي: http://www.alakhbar.info/26750-0--BA0BC0F-FC--F-BCC-F5-FFCF.html

فرنسا في ظلّ الوضع المعقّد في إفريقيا، ليس في شمال مالي، بل في شريط واسع واقع بين نهر السنغال من واجهة المحيط الأطلسي إلى جزيرة السودان، ومنطقة القرن الإفريقي المطلة على المحيط الهندي، ومن الجنوب الجزائري إلى شمال نيجيريا، تسعى للحفاظ على مكتسباتها التاريخية، والطاقوية بشكل أخصّ، كون الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للإدارة الفرنسية تتجلّى في ثرواتها الطبيعية، إضافة إلى هذا كلّه وجود حوالي ٦٠٠٠ مواطن فرنسيّ مقيم بجنوب مالي، وفي العاصمة باماكو، ناهيك عن اعتبار تنظيم القاعدة والحركات المرتبطة به في منطقة الساحل الإفريقي الفرنسيين هدفاً أوليّاً للخطف، وعلاوة على ذلك تنتج فرنسا ما يقدّر بحوالي ٢٠٪ من كهربائها من الطاقة النووية، ومن شركاتها شركة أوراسن وشركة أريفا العملاقة لإنتاج الطاقة النووية، ويتم استخراج اليورانيوم في كلٍّ من الحدود المالية النيجيرية وإفريقيا الوسطى، وهكذا نلاحظ أنّ المصالح الفرنسية مرتهنة بوجود الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

وبناءً عليه تهدف المقاربة الأمنية الفرنسية من التدخل في شمال مالي إلى جملة من الأهداف الاستراتيجية المهمّة، منها:

- ضمان استمرار النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الحيوية.

- حماية مناطق نفوذها التقليدي في إفريقيا وتسييجها من مخاطر التنافس الأمريكي، والصيني خاصّة.

- تسعى فرنسا من خلال تدخلها العسكري المباشر إلى وضع حدٍّ لنفوذ القاعدة في المنطقة، وخصوصاً في شمال مالي من خلال عملية سيرفال Serval[2]، وتهدف أيضاً إلى الحدّ من قدرات القاعدة في التوسع والانتشار جغرافيّاً وبشريّاً، وبناء قدرات عسكرية قتالية عالية، إضافة لاسترجاع السيطرة على دولة مالي[3].

- تحاول فرنسا - من خلال هذه المقاربة - أن تضع حدّاً لكلّ الأنشطة المهدِّدة لمصالحها الحيوية، والتنقل بالأموال

(١) فريدوم أوتوها: التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري (فبراير) ٢٠١٣م، ص ٤.

(٢) فريدوم أوتاها، مرجع سابق ذكره، ص ٩.

(٣) مرجع سابق، ص ٩.



والسيارات الرباعية الدفع في منطقة الساحل الإفريقي[4].

- كما تهدف المقاربة الفرنسية إلى الضغط على الأوعية التنظيمية للحركات المسلحة، وتسعى كذلك - حسب لوران فابيوس - لإنهاء الاضطراب في البلاد في بُعده الأمني والسياسي.

المحور الثالث: فرنسا وأمريكا: بين التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، والتنافس على المصالح الكبرى للمنطقة.. رؤية تقييمية:

تعطي الاستراتيجية الأمريكية للشريط الساحلي اهتماماً للتعاون مع فرنسا، في مجال التأطير والتنسيق العسكري للقوات الخاصّة لمختلف دول المنطقة، وبرعاية من (الإيكواس)، حيث تتمثل المهمّة الأساسية للبنتاغون في المنطقة في محاربة:

١ - (المجموعات الاسلامية المسلحة) في القرن الإفريقي (الصومال).

٢ – (القاعدة) في بلاد المغرب العربي.

٣ - جماعة (بوكوحرام) في نيجيريا.

وذلك عن طريق استراتيجيتين:

(٤) Mali : “Sécuriser dialoguer et réforme en profondeur”, Rapport Afrique, N 201, 11 avril 2013, p 7.

أ – تكويـن القوات الإفريقيـة المحلية وتدريبها في نطاق برنامج (التعاون على مكافحة الإرهاب).

ب – التنسـيق الأمني والاسـتخباراتي مع القوى الكبرى، وبخاصـة فرنسا، من أجل تغطية المناطق الهشّة والصعبة في ساحل الأزمات.

ومع بدء عملية سـيرفال serval حدث تنسـيق مباشر بيـن باريس وواشـنطن، أبـرزه وزيـر الدفـاع الأمريكي ليون بانيتا، الذي صرّح بكلّ وضوح، عند بداية العمليات الفرنسية، بأنّ المسـؤولية تحتم على أمريكا تقديم المسـاعدات لفرنسا فـي حربها على: (الجماعات الإجرامية والإرهابية)، إضـافة لإعطـاء عنايـة أكثر لقـوات (أفريكـوم) والقـوات الإفريقية الموجودة في مالي.

ولا شـك أنّ واشـنطن تـوّد العمـل بشـكل مشـترك فـي إفريقيـا، وقد أبـدت رغبتها عدة مرات في التعـاون المتبادل بشـكل أعمق مع فرنسـا؛ لوجود قواسـم عديدة مشتركة تميّز السياسة الخارجية لكلٍّ من الدولتين، فهما:

– ترفعـان معـاً – وبدعـم المجموعـة الدولية – شـعار: (مكافحة الإرهاب).

– وتريـان فـي كل تنظيم مسـلّح، فـي أية دولـة، تهديداً مباشراً لأمنهما القومي ومصالحهما الحيوية.

وبالرغم من أنّ الدولتين قد تختلفان تكتيكيّاً، فيما يتعلق بالضـربات التـي توجهها الطائـرات الأمريكية بـدون طيـار، والعمليات التي توجهها القوات الخاصّة الأمريكية خارج نطاق التحالـف، حيث ترى الولايـات المتحدة أنه لا مجـال للتعاون فـي مثل هـذه العمليـات؛ لأنّ القضيـة تتعلق بأمر جدّ سـريٍّ، وبالسياسـة الدفاعية الأمريكية؛ كما تصـفها بإستراتيجيات Smart Power الأمريكية، فإنّ لهما الهدف نفسه الذي يتجـاوز (محاربة الإرهـاب)، ويتعداه إلى السـيطرة وتعزيز النفوذ في المنطقة.

وبالمقابل من هذا التعاون والتنسـيق الأمريكي الفرنسي في سـاحل الأزمـات؛ نلاحظ نوعـاً من الانفراديـة في اتخاذ القـرارات مـن الدولتيـن؛ باعتبـار أنّ لـكلٍّ منهمـا رؤيتهـا واسـتراتيجيتها للمحافظـة على مصـالحها ونفوذهـا، فكما لفرنسا مصـالح وأهداف في القارة الإفريقية؛ توجد مصالح مهمّة أيضـاً للولايـات المتحـدة الأمريكية، لا تريـد التفريط فيهـا، وتعمـل على بلوغها بالاعتمـاد على عتادها العسـكري المتطور، وبالتنسيق مع شركاء المنطقة.

كمـا نلاحـظ أنّ التعاون والتقـارب بين الدولتيـن يقابله تنافسٌ كبيرٌ على بسـط النفوذ في المنطقة؛ وفقاً لمدركات كلٍّ منهما للأهمية الاقتصـادية والاستراتيجية والحيوية للساحل، إضـافة إلى وعي واشنطن بأنّ دور الريادة في صناعة السياسة والأمـن والتدخل في الشـؤون الداخليـة للبلدان تتقنه فرنسـا جيداً بوصفها المستعمر القديم، والمتمكنة في فَهْم التعقيدات الأيديولوجية والفكرية، والعارفة بخبايا المنطقة وأسرارها.

النتائج العامّة لما سبق:

نسـتخلص مما سـبق أنّ الأهداف الأمنية والاقتصـادية لفرنسا في الساحل الإفريقي واضحة، فعَيْن لها على الحركات المسـلحة، وعَيْن أخرى على حوض (تاودني)[(١)] أقصى شمال مالي الغني بالنفط والغاز، حيث تتمركز القوات الفرنسـية في كلٍّ من: (غاو، وكيدال، وتمبوكتو).

كما يشـكّل الأمن غاية للولايات المتحـدة، وأولوية مهمّة لسياساتها الخارجية، منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، تسعى إلى تحقيقها بوسـيلة التدخل الإنسـاني، وبالإنفاق العسكري، للتمركـز فـي الفراغات المشـكّلة داخل الفضـاء السـاحليّ، مما يعني أنّ القيادة العسـكرية الأمريكية في إفريقيا سـتكون ملتزمـة وملزمـة بتطبيق هذه العقيـدة في القـارة الإفريقية؛ تحت ذريعة أنّ الأمن القومي الأمريكي يقتضي ذلك؛ خصوصاً في مجال (مكافحة الإرهاب)[(٢)].

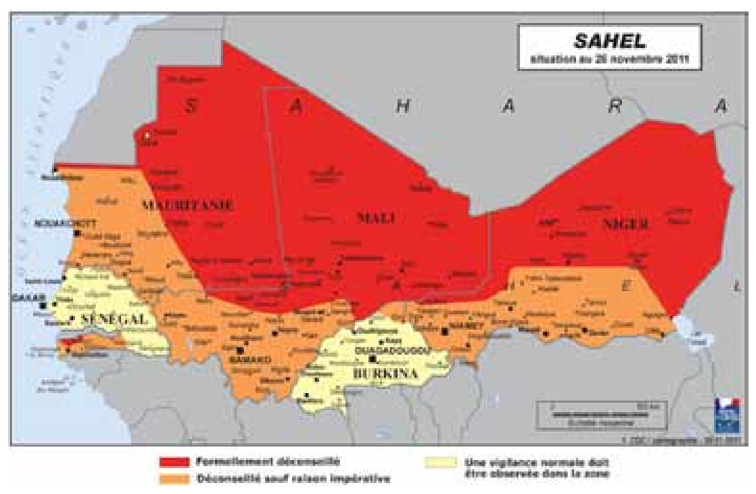
خاتمة:

وختامـاً.. فـإنّ الوجـود الفرنسـي ومحـاولات التموقـع الأمريكـي بمنطقـة السـاحل الإفريقـي تفسّـره العديـد مـن الاعتبارات الاقتصـادية، فهذه المنطقة، انطلاقاً من الجنوب الجزائري وصـولاً إلى خليج غينيا غرباً، وإلى منطقة إفريقيا الوسطى، تنامُ على ثروات باطنية عظيمة، وبخاصة: (النفط، الذهـب، اليورانيوم)، قد تتحول إلـى بديل للتزود بالطاقة في

---

(١) يقع حوض (تاودني)، الذي يعد أكبر حوض رسوبي في غرب إفريقيا، على مساحة تقدّر بـ ١,٥٠٠,٠٠٠ كم، بين: (موريتانيا ومالي والجزائر)، ويمتد حتى حدود بوركينافاسو، وتقوم شركة توتال الفرنسية بأعمال حفر في الجزء الموريتاني من الحوض على بعد ١٠٠ كم شرق مدينة ودان.

(٢) خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق الذكر، ص ١٠٣.



خريطة: منطقة الخطر في منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للإدارة الفرنسية

www.monde-diplomatique.fr/cartes/afriqueverte Source

ظلّ الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، علماً بأنّ فرنسا تقرّ صراحةً بأهمية المنطقة جيواستراتيجيّاً وتاريخيّاً، كما ترى في منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة غرب إفريقيا سلّتها الاقتصادية وسوقها الاحتياطي، وبوابة كبرى للدخول للعمق الإفريقي الساحلي.

ولهذه الأسباب نستنتج أنّ العديد من القوى الدولية الكبرى لا تريد الاستقرار لمنطقة الساحل الإفريقي لأسباب جيواستراتيجية واقتصادية واضحة، ومنها غنى بلدان المنطقة بالثروات الطبيعية.

إذن يمكن القول بأنّ الوضع الراهن في المنطقة يتّسم بالخطورة بسبب:

١ - الإصرار (الفرنسي والأمريكي) على تواجدهما العسكري في منطقة الساحل الإفريقي بحجّة أمنيّة.

٢ - وجود دواعٍ غير أمنيّة لا تمّت بصلة لموضوع مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية الناتجة عن الفراغ الأمني ومساعدة دول المنطقة، فبالرغم من وجود قناعة أمريكية بأنّ وجودها العسكري والأمني في المنطقة، أو في أي دولة من دول العالم، هو أكبر سبب يغذّي (الإرهاب) الذي يجد الحجّة جاهزة، وهي: (مقاومة المحتل)، فإنّ الولايات المتحدة مصرّة على تواجدها في منطقة الساحل الإفريقي بأيّ ثمنٍ، وذلك بسبب اطلاعها على معطيات جيولوجية دقيقة جدّاً بالأقمار الصناعية، ومختلف الوسائل التقنية الحديثة، تؤكد وجود كمياتٍ ضخمة من الثروات الطبيعية بالمنطقة.

وبناءً على ما سبق:

نرى أنّ هذه التصورات الأمنية والتدخلات الغربية تعيق بناء الدولة في هذه المنطقة، وبخاصة مسألة التنمية التي تعدّ عنصراً أساسيّاً لتحقيق الأمن.

كما نرى أنه يتمّ تضخيم (ما يسمى التهديد الإرهابي) لإيجاد مسوّغ للتدخل العسكري والتموقع بالمنطقة لدواعٍ استراتيجية، وإعادة رسم الخريطة السياسية في إفريقيا؛ بناءً على هذه المصالح التي تسعى كلٌّ من الولايات المتحدة وفرنسا إلى الوصول إليها.

وعليه؛ نستنتج أنّ أقرب حلّ لتحقيق الأمن هو: التنسيق والتعاون بين دول منطقة الساحل الإفريقي، من خلال مقاربتها الأمنية لإعادة السلم والاستقرار للمنطقة، باعتبار أنّ التعاون الأمني يجب أن يكون في إطاره الإقليمي؛ لأنّ أي تدخلٍ خارجيّ يمثّل ضربة قاسية للأمن على المستوى الوطني والجهوي ■

The International Conception of Security in Sahel A Comparative Overview of the American and French Conception



Samir Kelaa El-Doros
Researcher in African Affairs, Algeria

The American conception of security to the Sahel emerges from the American interest of Africa itself. In this context, the American administration asked many African countries to join the (Coalition Against Terrorism) and initiated number of initiatives as Pan Sahel and AFRICOM. This policy aims for controlling the petroleum deposits of Western Africa, besieging the European influence, especially the French one, and limiting the Chinese role in Western Africa.

The French conception of security to the Sahel area is based upon number of interests in these countries, most important of which is enduring the traditional French influence there, protecting these regions from the American rivalry and competition especially with China, and restricting the power of Al-Qaeda specifically in north of Mali.

In the scope of the international cooperation between the US and France in combating terrorism, the direct coordination started with the initiation of Operation Serval, in the framework of many common interests, on the top of them is combating terrorism, although the two countries may have severe difference on tactical levels, and each of them often take individual decisions.

The French existence and the American positioning in the Sahel area is explained by many economic considerations, as this region has very valuable treasures, specially (oil, gold, and uranium) and may be turned into an alternative for providing energy, given the dire situations in the Middle East.

According to the aforementioned, we see these security conceptions as an obstacle in the face of state building process and development in the region, and amplify the terroristic dangers as a pretext of military interference. We see the most suitable solution to achieve security is the cooperation and coordination among the states in the Sahel area, as Algeria called for, through its security approach to reinstate security and stability to the region once again ■